

مشروع قانون المالية لسنة

2017



مذكرة حول النفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة

مذكرة حول النفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة

مقدمة

1. تعريف التكاليف المشتركة وتحديد الإطار القانوني المنظم لها

2. خصائص ميزانية التكاليف المشتركة

3. تمويل ميزانية التكاليف المشتركة

4. حجم التمويلات من ميزانية التكاليف المشتركة

الفصل الأول - ميزانية التكاليف المشتركة: أداة لمساندة ودعم السياسات الاجتماعية

1.1. التوقعات والإنجازات الإجمالية لفصل التسيير من ميزانية التكاليف المشتركة برسم سنتي 2015 و2016

1.1.1. توقعات وإنجازات فصل التسيير من ميزانية التكاليف المشتركة برسم سنة 2015

2.1.1. توقعات فصل التسيير من ميزانية التكاليف المشتركة برسم سنة 2016

3.1.1. إنجازات فصل التسيير من ميزانية التكاليف المشتركة برسم الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى غاية 31 يوليوز 2016

2.1. توزيع اعتمادات التسيير برسم سنة 2015 والفترة الممتدة من فاتح يناير إلى غاية 31 يوليوز 2016

1.2.1. المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين: نفقات المقاصة

2.2.1. مساهمة الدولة في أنظمة التقاعد والاحتياط الاجتماعي

1.2.2.1. مساهمة الدولة في أنظمة التقاعد

2.2.2.1. مساهمة الدولة برسم الاحتياط الاجتماعي

3.2.1. نفقات ومصاريف أخرى

الفصل الثاني - ميزانية التكاليف المشتركة: أداة لدعم تفعيل الاستراتيجيات القطاعية والمشاريع

المهيكلة

1.1.1. التوقعات والإنجازات الإجمالية لفصل الاستثمار من ميزانية التكاليف المشتركة برسم سنتي 2015 و2016

1.1.1.1. توقعات وإنجازات فصل الاستثمار من ميزانية التكاليف المشتركة برسم سنة 2015

2.1.1.1. توقعات فصل الاستثمار من ميزانية التكاليف المشتركة برسم سنة 2016

3.1.1.1. إنجازات فصل الاستثمار من ميزانية التكاليف المشتركة برسم الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى غاية 31 يوليوز

2016

2.1.1. توزيع اعتمادات الاستثمار برسم سنة 2015 والفترة الممتدة من فاتح يناير إلى غاية 31 يوليوز 2016

1.2.1.1. تمويل المشاريع الكبرى المهيكلة

2.2.1.1. دعم تمويل السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية

3.2.1.1. تصفية الديون وإعادة الهيكلة وتحويلات أخرى

الفصل الثالث - تقديم مشروع ميزانية التكاليف المشتركة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2017

1.1.1. الحجم الإجمالي

2.1.1. اعتمادات التسيير

3.1.1. اعتمادات الاستثمار

مقدمة

1. تعريف التكاليف المشتركة وتحديد الإطار القانوني المنظم لها

تتكون ميزانية التكاليف المشتركة التي تعد جزءاً لا يتجزأ من الميزانية العامة، من مجموع النفقات التي لا يمكن إدراجها ضمن ميزانيات القطاعات الوزارية أو المؤسسات.

وتتوزع بذلك الاعتمادات المسجلة بالتكاليف المشتركة على "نفقات التسيير" و"نفقات الاستثمار"، وذلك وفقاً لأحكام المادة 43 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية.

وقد جاء هذا القانون التنظيمي الجديد بإضافات بالمقارنة مع القانون السابق، حيث أضحت النفقات المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية تشكل فصلاً مستقلاً بذاته، بعدما كانت جزءاً من فصل التسيير من ميزانية التكاليف المشتركة، علماً بأن هذا الفصل الجديد يندرج في إطار أكثر شمولية، ألا وهو نفقات التسيير للميزانية العامة.

علاوة على ذلك وتماشياً مع القانون التنظيمي المذكور، فإن مساهمات الدولة برسم الاحتياط الاجتماعي والتقاعد ستدرج ضمن نفقات الموظفين. غير أن هذه الأحكام لن تدخل حيز التنفيذ إلا ابتداء من فاتح يناير 2020.

2. خصائص ميزانية التكاليف المشتركة

تتميز بنية ميزانية التكاليف المشتركة بما يلي:

- وحدة الميزانية وتدرجها في إطار فصلين مختلفين: فصل التسيير وفصل الاستثمار؛ حيث لا يحتوي كل فصل إلا على مادة وحيدة تسمى "الإدارة العامة" مقسمة إلى فقرات وأسطر؛
- تواجد سطر واحد داخل كل فصل يضم اعتمادات مهمة، يخصص لتمويل بعض العمليات المبرمجة، بالإضافة إلى مؤونة لتغطية النفقات غير المبرمجة. ويتعلق الأمر بـ "مصاريف مختلفة واستثنائية" على مستوى فصل التسيير و"تحويلات أخرى" في فصل الاستثمار؛
- تنوع طبيعة النفقات الممولة من ميزانية التكاليف المشتركة بالمقارنة مع الميزانيات القطاعية (القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية وقطاعات البنيات التحتية ...)
- إشراف مديرية الميزانية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية، على برمجة وتنفيذ وتقييم هذه الميزانية بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية؛
- تدخل عدة مديريات تابعة للوزارة المذكورة في تنفيذ بعض بنود ميزانية التكاليف المشتركة، كتلك المسماة "عمليات جبائية ومالية ونفقات أخرى تتحملها الدولة" بما في ذلك "تسوية وتنفيذ الأحكام القضائية والقرارات الإدارية" المتواجدة بفصل التسيير، وكذلك "استردادات عن الفوائد المترتبة على قروض البناء واستردادات أخرى" و "تغطية مخاطر الصرف المتعلقة بالقروض الأجنبية" المتواجدين بفصل الاستثمار؛

- تنفيذ بعض نفقات التسيير دون أمر سابق بدفعها كتلك الخاصة بـ "تعويض عن الخدمات المقدمة"، وذلك وفق المقتضيات التنظيمية الجاري بها العمل؛
- تنفيذ بعض العمليات التي تكتسي طابعا استعجاليا أو ذات منفعة عامة والتي لم تتم برمجتها مسبقا أو العمليات المتعلقة بمستحقات وديون بعض المؤسسات والمقاولات العمومية.

3. تمويل ميزانية التكاليف المشتركة

تتكون ميزانية التكاليف المشتركة من الاعتمادات المبرمجة في إطار قانون المالية، والاعتمادات الإضافية التي يتم فتحها خلال السنة بموجب مرسوم، وكذا الاعتمادات المقتطعة من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية، بالإضافة إلى الاعتمادات المفتوحة نتيجة دفع مبالغ لفائدة الميزانية العامة من حساب مرصد لأمر خصوصية أو من مرفق للدولة مسير بصورة مستقلة.

ويمكن دفع اعتمادات من ميزانية التكاليف المشتركة لفائدة الحسابات الخصوصية للخرينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وكذا المقاولات والمؤسسات العمومية. غير أنه، وبموجب القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، لا يمكن دفع أي اعتمادات من هذه الميزانية لفائدة فصول الميزانية العامة المتعلقة بنفقات الموظفين والأعوان وكذا المعدات والنفقات المختلفة ونفقات الاستثمار الخاصة بالقطاعات الوزارية والمؤسسات.

ونظرا لخصوصيتها، يقتصر استعمال الاعتمادات المبرمجة في فصل التسيير من ميزانية التكاليف المشتركة حصريا لتغطية نفقات التسيير، وكذلك بالنسبة للاعتمادات المبرمجة في فصل الاستثمار من ميزانية التكاليف المشتركة التي لا يمكن أن تغطي إلا النفقات المتعلقة بالاستثمار. ولا توجد أي إمكانية للقيام بتحويل الاعتمادات بين هذين الفصلين.

إلا أنه، يمكن القيام بتحويل الاعتمادات ما بين الفقرات والأسطر، داخل كل فصل من ميزانية التكاليف المشتركة، وذلك لتمويل بعض العمليات التي لم تتم برمجتها مسبقا.

4. حجم التمويلات من ميزانية التكاليف المشتركة

تبلغ الاعتمادات المبرمجة خلال سنة 2016، برسم فصلي التسيير والاستثمار من ميزانية التكاليف المشتركة، تباعا، ما قدره 38.182 مليون درهم و20.868 مليون درهم، مقابل 52.624 مليون درهم و17.884 مليون درهم خلال سنة 2015.

وقد شهدت حصة هذه الاعتمادات من مجموع نفقات التسيير والاستثمار بالميزانية العامة، تطورا متباينا بين سنتي 2015 و2016، حيث انتقلت، بالنسبة لنفقات التسيير، من 27,02% سنة 2015 إلى 20,24% سنة 2016. ويعزى هذا الانخفاض الملحوظ، بالأساس، إلى تراجع النفقات المبرمجة برسم المقاصة. أما فيما يخص نفقات الاستثمار، فقد ظلت هذه الحصة شبه مستقرة في حوالي 33% خلال نفس الفترة.

الفصل الأول - ميزانية التكاليف المشتركة: أداة لمساندة ودعم السياسات الاجتماعية

تتكون اعتمادات فصل التسيير من ميزانية التكاليف المشتركة، بالأساس، من نفقات ذات طابع اجتماعي، كتلك المتعلقة بتحملات المقاصة ومساهمة الدولة في أنظمة التقاعد والاحتياط الاجتماعي وكذا الإعانات والإيرادات والمعاشات المختلفة.

1.I. التوقعات والإنجازات الإجمالية لفصل التسيير من ميزانية التكاليف المشتركة برسم سنتي 2015 و2016

1.1.I. توقعات وإنجازات فصل التسيير من ميزانية التكاليف المشتركة برسم سنة 2015

بلغت الاعتمادات المفتوحة بميزانية التسيير للتكاليف المشتركة برسم سنة 2015، ما قدره 52.624 مليون درهم. وقد تم رفع هذه الاعتمادات، أثناء السنة، بمبلغ 604,301 مليون درهم بواسطة اقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية. وبذلك، وصلت الاعتمادات المفتوحة الإجمالية بالميزانية المذكورة برسم سنة 2015، إلى 53.228,301 مليون درهم. وسجلت تلك الميزانية عند متم السنة المالية المذكورة، نسبة إنجاز بلغت حوالي 81,02%، حيث تم تحقيق ادخار يقدر بـ 9.988,277 مليون درهم. وتتوزع المبالغ المدفوعة إلى متم سنة 2015، في إطار ميزانية التسيير للتكاليف المشتركة، كما يلي :

الحصة من مجموع المبالغ المدفوعة (بـ %)	المبالغ المدفوعة (بملايين الدراهم)	العمليات
50,15%	21.684,747	1- دعم أئمة الاستهلاك والإجراءات المواكبة :
	15.059,175	• دعم المواد البترولية
	3.700,000	• دعم السكر
	1.900,000	• دعم الدقيق الوطني والقمح اللين
	735,000	• تحمل آثار الإجراءات المواكبة عن طريق دعم قطاع النقل
	186,000	• الدعم المباشر المخول للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب
	80,000	• دعم السكر والزيت الموجهين للأقاليم الصحراوية
	24,572	• الدعم الموجه للإنتاج المحلي للبذور المستعملة في إنتاج الزيوت النباتية (عباد الشمس والسلجم "COLZA")
30,76%	13.300,657	2- المساهمة في أنظمة التقاعد المدبرة من طرف الصندوق المغربي للتقاعد :
	11.521,404	• الأنظمة المساهمة

الحصة من مجموع المبالغ المدفوعة (بـ %)	المبالغ المدفوعة (بملايين الدراهم)	العمليات
	758,543	• الأنظمة غير المساهمة
	860,000	• تغطية عجز نظام المعاشات العسكرية
	146,560	• تحمل الآثار المالية الناتجة عن رفع الحد الأدنى للمعاش
	14,150	• تغطية مصاريف التدبير للأنظمة غير المساهمة
5,16 %	2.231,828	(3) - المساهمة في نفقات الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي وتعاضدية القوات المسلحة الملكية :
	1.815,000 ¹	• الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي
	416,828	• تعاضدية القوات المسلحة الملكية
2,31 %	1.000,000	(4) - تصفية المتأخرات الجبائية الناتجة عن عملية اندماج المكتب الوطني للماء الصالح للشرب والمكتب الوطني للكهرباء
2,31 %	1.000,000	(5) - تغطية النفقات التي التزمت بها إدارة الدفاع الوطني ووزارة الداخلية في إطار عملية تقريب المواطنين الصحراويين
1,10 %	477,000	(6) - دفعات لفائدة الحسابات الخصوصية للخزينة التالية:
	250,000	• صندوق النهوض بتشغيل الشباب (تمويل العملية المسماة "التعويض عن فقدان الشغل")
	100,000	• الصندوق الخاص لدعم مؤسسات السجون
	77,000	• صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني
	50,000	• الصندوق الخاص بدعم العمل الثقافي والاجتماعي لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة
0,76 %	329,646	(7) - معاشات استثنائية وتكميلية وتعويضات خاصة في حالة الوفاة
0,72 %	311,559	(8) - إعانة للوكالة المغربية للتعاون الدولي (AMCI)
0,69 %	300,000	(9) - تسديد المبالغ الواجب أداؤها من طرف الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين
0,61 %	263,172	(10) - تسديد الإعانات الخاصة والإجمالية لفائدة قدامى المحاربين ومكفولي الأمة
0,43 %	184,301	(11) - تغطية النفقات المتعلقة بنقل الطلبة القاطنين بالأقاليم الجنوبية
0,38 %	164,030	(12) - تصفية الرصيد المدين لـ "الصندوق الخاص لتمويل برامج اجتماعية اقتصادية" المحذوف سنة 2011 والذي كانت تدرج ضمنه النفقات الناجمة عن إرجاع المبلغ الأصلي والفوائد برسم سندات الخزينة
0,30 %	130,500	(13) - تسديد المبلغ الشهري للتعويض الإضافي (Allocation d'appoint) لفائدة بعض قدامى العسكريين وقدماء المحاربين وذوي حقوقهم وكذا الاستدراك (Rappel) المتعلق بالتعويض المذكور الممنوح للمستفيدين الجدد
0,25 %	107,067	(14) - تمويل نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة الطلبة برسم الفترة الممتدة من فاتح شتنبر وإلى غاية متم دجنبر 2015
4,07 %	1.755,517	(15) - نفقات أخرى
100 %	43.240,024 ²	المجموع

¹ بما في ذلك 15 مليون درهم برسم تغطية وتحمل تكاليف التأمين عن المرض تجاه ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

² بما في ذلك الاقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية.

2.1.I. توقعات فصل التسيير من ميزانية التكاليف المشتركة برسم سنة 2016

تبلغ الاعتمادات المفتوحة برسم ميزانية التسيير للتكاليف المشتركة لسنة 2016، ما قدره 38.182 مليون درهم، أي بتراجع يبلغ 14.442 مليون درهم أو 27,44% مقارنة مع سنة 2015.

ويعزى هذا التراجع بالأساس إلى انخفاض التوقعات المتعلقة بتحملات المقاصة إثر حذف الدعم الموجه لبعض المواد البترولية.

وتتشكل البنود الأساسية لهذا الفصل من التحويلات برسم :

- ◀ دعم أئمة الاستهلاك والإجراءات المواكبة: 15.550 مليون درهم؛
- ◀ مساهمة الدولة في أنظمة التقاعد التي يدبرها الصندوق المغربي للتقاعد: 15.301,6 مليون درهم؛
- ◀ الاحتياط الاجتماعي: 3.265 مليون درهم؛

بما في ذلك :

- مساهمة الدولة في نظام التأمين الإجباري عن المرض الأساسي لفائدة موظفي القطاع العام: 2.265 مليون درهم؛
- مساهمة الهيئة المشغلة لفائدة تعاضدية القوات المسلحة الملكية المتعلقة بالقطاع المشترك: 600 مليون درهم؛
- التغطية الصحية لفائدة الطلبة: 160 مليون درهم؛
- مساهمة الدولة في التغطية الصحية الأساسية لفائدة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان: 40 مليون درهم.
- ◀ إيرادات وتعويضات وإعانات مختلفة: 1.058 مليون درهم؛

ويتعلق الأمر أساسا ب:

- معاشات استثنائية وتكميلية وتعويضات خاصة في حالة الوفاة: 400 مليون درهم؛
- الإعانات الخاصة والإجمالية لفائدة قدماء المحاربين ومكفولي الأمة: 263 مليون درهم؛
- التعويض الإضافي الممنوح لقدماء العسكريين وقدامى المحاربين وكذا ذوي حقوقهم: 204 مليون درهم؛
- التعويض عن فقدان الشغل: 125 مليون درهم.
- ◀ تصفية المتأخرات الضريبية برسم عملية اندماج المكتب الوطني للماء الصالح للشرب والمكتب الوطني للكهرباء: 515 مليون درهم.

3.1.I. إنجازات فصل التسيير من ميزانية التكاليف المشتركة برسم الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى غاية 31 يوليوز 2016

بلغت الاعتمادات الملتزم بها برسم ميزانية التسيير للتكاليف المشتركة إلى غاية متم يوليوز 2016، ما قدره 23.964,055 مليون درهم مع احتساب مبلغ 329,409 مليون درهم الذي تم اقتطاعه من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية، أي بنسبة إنجاز تقدر بحوالي 62%.

وتتوزع الدفعات المنجزة في إطار ميزانية التسيير للتكاليف المشتركة إلى حدود هذا التاريخ، على النحو التالي:

الحصة من مجموع المبالغ المدفوعة (ب) (%)	المبالغ المدفوعة (بملايين الدراهم)	العمليات
50,86%	12.188,922	(1)- المساهمة في أنظمة التقاعد المدبرة من طرف الصندوق المغربي للتقاعد:
	10.974,600	• الأنظمة المساهمة
	800,383	• الأنظمة غير المساهمة
	400,000	• تغطية عجز نظام المعاشات العسكرية
	13,939	• تحمل مصاريف التدبير للأنظمة غير المساهمة
25,15%	6.025,840	(2)- دعم أئمة الاستهلاك والإجراءات المواكبة:
	2.900,000	• دعم غاز البوتان
	1.900,000	• دعم السكر
	641,000	• تحمل آثار الإجراءات المواكبة عن طريق دعم قطاع النقل
	500,000	• دعم الدقيق الوطني والقمح اللين
	44,840	• الدعم الموجه للإنتاج المحلي للبذور المستعملة في إنتاج الزيوت النباتية (عباد الشمس والسلجم "COLZA")
	40,000	• دعم السكر والزيت الموجهين للأقاليم الصحراوية
10,70%	2.563,233	(3) - المساهمة في نفقات الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي وتعاضدية القوات المسلحة الملكية:
	¹ 2.280,000	• الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي
	283,233	• تعاضدية القوات المسلحة الملكية
2,92%	700,000	(4)- تغطية النفقات التي التزمت بها إدارة الدفاع الوطني ووزارة الداخلية في إطار عملية تقريب المواطنين الصحراويين
1,46%	350,000	(5)- تسديد لصندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني من أجل تعزيز وسائل الأمن للمديرية العامة للأمن الوطني
1,31%	313,717	(6)- إعانة للوكالة المغربية للتعاون الدولي (AMCI)
1,15%	276,310	(7)- معاشات استثنائية وتكميلية وتعويضات خاصة في حالة الوفاة

¹ بما في ذلك 15 مليون درهم برسم تغطية وتحمل تكاليف التأمين عن المرض تجاه ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

الحصة من مجموع المبالغ المدفوعة (ب) (%)	المبالغ المدفوعة (بملايين الدراهم)	العمليات
0,64%	153,000	(8) - تسديد المبلغ الشهري للتعويض الإضافي (Allocation d'appoint) لفائدة بعض قدماء العسكريين وقدماء المحاربين وذوي حقوقهم وكذا الاستدراك (Rappel) المتعلق بالتعويض المذكور الممنوح للمستفيدين الجدد
0,55%	131,500	(9) - تسديد الإعانات الخاصة والإجمالية لفائدة قدماء المحاربين ومكفولي الأمة
5,26%	1.261,533	(10) - نفقات أخرى
100%	¹ 23.964,055	المجموع

2.I. توزيع اعتمادات التسيير برسم سنة 2015 والفترة الممتدة من فاتح يناير إلى غاية 31 يوليوز 2016

1.2.I. المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين: نفقات المقاصة

سجلت الاعتمادات المبرمجة لتغطية نفقات المقاصة على مستوى ميزانية التسيير للتكاليف المشتركة برسم سنة 2016، تراجعاً كبيراً بنسبة تقدر بـ 49% مقارنة مع سنة 2015.

ويتم تخصيص هذه الاعتمادات بالأساس للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين عن طريق مواصلة دعم أسعار غاز البوطان والسكر والدقيق الوطني للقمح اللين، وكذا وضع إجراءات مواكبة كتلك المتعلقة بدعم قطاع النقل، بالإضافة إلى تقديم دعم مالي مباشر للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب كاستبدال للدعم الذي كان موجهاً لمادة الفيول.

وقد وصلت المبالغ المدفوعة في هذا الإطار خلال سنة 2015 وكذا الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى غاية 31 يوليوز 2016، مع احتساب آثار الإجراءات المواكبة وكذا الدعم المباشر لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، إلى حوالي 27.710,587 مليون درهم، موزعة كالتالي:

الإعانات الممنوحة	السنة
21.684,747	2015
*6.025,840	2016
27.710,587	المجموع

* إلى غاية 31 يوليوز 2016.

¹ بما في ذلك الاقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية.

2.2.I. مساهمة الدولة في أنظمة التقاعد والاحتياط الاجتماعي

تتضمن ميزانية التسيير للتكاليف المشتركة كذلك، مساهمات الدولة في أنظمة التقاعد التي يديرها الصندوق المغربي للتقاعد، وكذا في الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي وتعاضدية القوات المسلحة الملكية.

1.2.2.I. مساهمة الدولة في أنظمة التقاعد

وفقا لأحكام القانونين رقم 71-011 و 71-013 المؤرخين في 30 ديسمبر 1971 كما تم تعديلها وتتميمهما، المتعلقين بإحداث، على التوالي، أنظمة المعاشات المدنية والعسكرية، فإن الدولة تساهم في تكوين الحقوق المتعلقة بمعاشات التقاعد الخاصة بالمتقاعين في هذه الأنظمة. وتدفع هذه المساهمة حاليا، تباعا، على أساس نسب 10% و 20% من الراتب الشهري الإجمالي للموظفين المدنيين والعسكريين، وستصل تدريجيا إلى 14% في أفق سنة 2019 بالنسبة للموظفين المدنيين.

وعلاوة على ذلك، وطبقا لمقتضيات القانون رقم 95-43 بتاريخ 7 أغسطس 1996 القاضي بإعادة تنظيم الصندوق المغربي للتقاعد، يقوم هذا الأخير، لحساب الدولة، بتدبير معاشات الزمالة الممنوحة للموظفين المدنيين والعسكريين والمعاشات الممنوحة للمقاومين وأراملهم وذوي حقوقهم، وكذا التعويضات الإجمالية الممنوحة لبعض قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ولذوي حقوقهم، بالإضافة إلى أنظمة أخرى غير مساهمة.

إن إجمالي مساهمة الدولة في أنظمة التقاعد التي يديرها الصندوق المغربي للتقاعد (المساهمة وغير المساهمة) برسم سنة 2015 وكذا الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى غاية 31 يوليوز 2016، قد بلغ 24.054,931 مليون درهم، موزعة كالتالي:

(بملايين الدراهم)			
مجموع المبالغ	2016*	2015	
الأنظمة المساهمة			
الموظفون المدنيون	6.887,900	7.382,004	14.269,904
الموظفون العسكريون	3.386,600	3.606,000	6.992,600
مستخدمو القوات المساعدة	700,100	533,400	1.233,500
المجموع الجزئي	10.974,600	11.521,404	22.496,004
الأنظمة غير المساهمة			
معاشات الزمالة	547,705	547,873	1.095,578
معاشات وتعويضات لفائدة قدماء المقاومين	247,475	205,063	452,538
أنظمة أخرى غير مساهمة	5,204	5,607	10,811
المجموع الجزئي	800,384	758,543	1.558,927
المجموع	11.774,984	12.279,947	24.054,931

* الاعتمادات الملتزم بها إلى غاية 31 يوليوز 2016.

2.2.2.I. مساهمة الدولة برسم الاحتياط الاجتماعي

تتحمل ميزانية التسيير للتكاليف المشتركة كذلك، كل سنة، النفقات المتعلقة بتمويل مساهمة الدولة باعتبارها مشغل في التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بالقطاع العام. ويحتسب على أساس نسبة مساهمة تبلغ 5% من الدخل الإجمالي موزعة بين الدولة بصفقتها مشغل (2,5%) والمؤمن (2,5%).

هذا، وقد وصلت المبالغ المدفوعة والملتزم بها برسم سنة 2015 والفترة الممتدة من فاتح يناير إلى غاية 31 يوليوز 2016، لفائدة الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، إلى 4.065,000 مليون درهم، وذلك بدون احتساب تحمل تكاليف التأمين عن المرض تجاه ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بتعاضدية القوات المسلحة الملكية (القطاع المشترك)، فقد بلغت مساهمة الدولة التي تم تحديدها، ابتداء من شهر ماي 2012، على أساس معدل 6% من مجموع الدخل موزع على المشغل (3%) والمؤمن (3%)، ما قدره 700,061 مليون درهم خلال الفترات المذكورة.

3.2.I. نفقات ومصاريف أخرى

يتعلق الأمر أساساً بما يلي:

- تغطية عجز نظام المعاشات العسكرية ومصاريف التدبير للأنظمة غير المساهمة، وكذلك تحمل الآثار الناتجة عن رفع الحد الأدنى للمعاش.

وتتوزع المبالغ المدفوعة خلال سنة 2015 وكذا الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى غاية 31 يوليوز 2016، كما يلي:

(بملايين الدراهم)

المبلغ الإجمالي	2016*	2015	
1.260,000	400,000	860,000	تحمل عجز نظام المعاشات العسكرية
28,089	13,939	14,150	تغطية مصاريف التدبير للأنظمة غير المساهمة
146,560	-	146,560	تحمل الآثار الناتجة عن رفع الحد الأدنى للمعاش
1.434,649	413,939	1.020,710	المجموع

* إلى غاية 31 يوليوز 2016.

- النفقات المتعلقة بالمعاشات والتعويضات المختلفة كالإعانات الخاصة والإجمالية لفائدة، على التوالي، قدماء المحاربين ومكفولي الأمة، والتعويضات الخاصة في حالة الوفاة، والإيراد العمري لفائدة أرامل الشهداء وجرحى الحرب ذوي العجز المزمن، وكذا التعويض الإضافي لقدماء العسكريين وقداماء المحاربين بالقوات المسلحة الملكية المتقاعدين وذوي حقوقهم؛

- إرجاعات وتحويلات كالتخفيضات والتسديدات والإرجاعات والديون غير القابلة للإستيفاء؛
- عمليات جبائية ومالية ونفقات أخرى تتحملها الدولة كتسوية وتنفيذ الأحكام القضائية والقرارات الإدارية وكذلك شراء طوابع الدمغة؛
- تعويض عن الخدمات المقدمة كالإرجاعات لفائدة الموزعين المساعدين على بيع الدمغة، وتسديد مصاريف قضائية وأتعاب المحامين والفقهاء في القانون والخبراء، وأداءات متعلقة بالعمليات المنجزة لحساب الخزينة من طرف بريد المغرب، بالإضافة إلى دفع مصاريف متعلقة بالحسابات الجارية البريدية وبالنفقات العمومية المؤداة بالخارج؛
- إعانات وتحويلات كالتسديدات لفائدة بعض الحسابات الخصوصية للخزينة (صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرباط بين المدن، صندوق النهوض بتشغيل الشباب.....) وكذا الوكالة المغربية للتعاون الدولي، بالإضافة إلى دفع المبالغ المتعلقة بالمقاصة الناتجة عن تخفيض الأكرية؛
- عمليات مختلفة: يتعلق الأمر باعتمادات احتياطية لتلبية الحاجيات المحتملة والمستعجلة التي لم تتم برمجتها مسبقا.

الفصل الثاني - ميزانية التكاليف المشتركة: أداة لدعم تفعيل الاستراتيجيات القطاعية والمشاريع المهيكلية

تخصص الاعتمادات المسجلة بفصل الاستثمار من ميزانية التكاليف المشتركة أساساً لتغطية النفقات المتعلقة بتمويل بعض المشاريع المهيكلية، ولدعم تفعيل عدة استراتيجيات قطاعية، ولإعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية وتصفية ديونها، وكذا لتحويلات مختلفة.

1.II. التوقعات والإنجازات الإجمالية لفصل الاستثمار من ميزانية التكاليف المشتركة برسم سنتي 2015 و2016

1.1.II. توقعات وإنجازات فصل الاستثمار من ميزانية التكاليف المشتركة برسم سنة 2015

بلغت الاعتمادات المفتوحة برسم ميزانية الاستثمار للتكاليف المشتركة لسنة 2015، ما قدره 17.884 مليون درهم. وقد وصلت الاعتمادات الملتمزم بها برسم هذه الميزانية عند متم سنة 2015، إلى 15.925,035 مليون درهم، بما في ذلك 1.082,000 مليون درهم عن طريق فتح اعتمادات إضافية، حيث سجلت تلك الميزانية نسبة إنجاز تقدر بـ 89,05%.

واستقر باقي الاعتمادات على مستوى الميزانية المذكورة في 3.040,965 مليون درهم عند متم دجنبر 2015، الشيء الذي مكن من تحقيق ادخار في النفقات.

وتتجلى أهم المبالغ المدفوعة إلى حدود هذا التاريخ، في إطار ميزانية الاستثمار للتكاليف المشتركة، فيما يلي:

الحصة من مجموع المبالغ المدفوعة (بـ %)	المبالغ المدفوعة (بملايين الدراهم)	العمليات
20,72%	3.300,000	1- دفعات لفائدة الحسابات الخصوصية للخرينة التالية:
	1.800,000	• صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
	1.000,000	• صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية
	500,000	• صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرباط بين المدن
6,28%	1.000,000	2- مخصصات من الرأسمال لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وذلك تنفيذاً للعقد البرنامج المبرم مع الدولة
1,19%	188,758	3- استردادات عن الفوائد (السكن الاجتماعي)
71,81%	11.436,277	4- تحويلات أخرى بما في ذلك :
	374,030	• إعانات لفائدة وكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمناطق الشمال والجنوب والجهة الشرقية

الحصة من مجموع المبالغ المدفوعة (بـ %)	المبالغ المدفوعة (بملايين الدراهم)	العمليات
	320,000	• دفعات لفائدة صندوق ضمان المقاولات الصغرى والمتوسطة
	247,703	• اكتتاب المملكة المغربية في زيادة رأسمال شركة أفريقيا 50 (شركة مساهمة)
	200,000	• مساهمة الدولة في تمويل برنامج الاستثمار لوكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيك
	200,000	• مساهمة وزارة الاقتصاد والمالية في تمويل البرنامج المندمج للتنمية الحضرية لمدينة الرباط 2014-2018
	180,000	• تسديد الشطر الأخير من اكتتاب الدولة في رأسمال القرض الفلاحي للمغرب
	122,500	• إنجاز الميناء الجديد للصيد لطنجة المدينة
	100,000	• دفعات لفائدة صندوق إقلاع الاستثمار قصد تمكينه من تنفيذ التزاماته برسم سنة 2015
	100,000	• مساهمة وزارة الاقتصاد والمالية في تمويل البرنامج الجهوي لمحاربة السكن غير اللائق بمراكش تانسيفت الحوز
100%	15.925,035	المجموع

2.1.II. توقعات فصل الاستثمار من ميزانية التكاليف المشتركة برسم سنة 2016

تبلغ الاعتمادات المبرمجة برسم ميزانية الاستثمار للتكاليف المشتركة لسنة 2016 ما قدره 20.868 مليون درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا يقدر بـ 2.984 مليون درهم أو حوالي 17% مقارنة مع السنة المالية 2015.

وتتجلى المكونات الأساسية لهذا الفصل فيما يلي:

◀ المساهمات المالية والمساعدات المختلفة: 4.280 مليون درهم؛

ويشمل هذا البند الذي يمثل إجمالا 20,51% من مجموع الاعتمادات المسجلة بميزانية الاستثمار للتكاليف المشتركة، التحويلات المخصصة أساسا لتمويل العمليات التالية:

- دفع حصة الدولة في رأسمال الصندوق المغربي للتنمية السياحية: 750 مليون درهم؛
- دفعات لصندوق تمويل: 290 مليون درهم؛
- تسديد لفائدة صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية: 250 مليون درهم؛
- تمويل برنامج إعادة تهيئة المجال الحضري والاقتصادي والاجتماعي لمدينة تطوان: 210 مليون درهم؛
- دفعات لصندوق ضمان السكن: 200 مليون درهم؛
- تسديد لفائدة المؤسسة الوطنية للمتاحف: 200 مليون درهم؛

- تمويل البرنامج المندمج للتنمية الحضرية لمدينة الرباط 2014-2018: 200 مليون درهم؛
- تمويل برنامج الاستثمار لوكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيك: 200 مليون درهم؛
- تمويل البرنامج الجهوي للقضاء على السكن غير اللائق بمراكش تانسيقت الحوز: 150 مليون درهم؛
- إنجاز المسرح الكبير للرباط: 120 مليون درهم؛
- إنجاز المسرح الكبير للدار البيضاء: 100 مليون درهم؛
- دفعات لصندوق الضمان المخصص لدعم المشاريع السياحية: 100 مليون درهم؛

◀ دفعات لفائدة الحسابات الخصوصية للخزينة التالية:

- الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات¹: 2.000 مليون درهم؛
- صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: 1.800 مليون درهم؛
- صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرباط بين المدن²: 1.000 مليون درهم؛
- صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية: 500 مليون درهم؛
- صندوق دعم التماسك الاجتماعي: 500 مليون درهم؛
- صندوق النهوض بتشغيل الشباب: 500 مليون درهم؛

◀ استردادات عن الفوائد: 220 مليون درهم.

3.1.II. إنجازات فصل الاستثمار من ميزانية التكاليف المشتركة برسم الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى غاية 31 يوليوز 2016

بلغت الاعتمادات الملتزم بها برسم ميزانية الاستثمار للتكاليف المشتركة، إلى متم يوليوز 2016، ما يناهز 14.898,296 مليون درهم، بما فيه مبلغ 400,000 مليون درهم كاعتمادات إضافية، حيث وصلت نسبة الإنجاز إلى ما يقارب 71%.

تتوزع المبالغ المدفوعة المسجلة في إطار تلك الميزانية إلى غاية هذا التاريخ، على الخصوص، كما يلي:

العمليات	المبالغ المدفوعة (بملايين الدراهم)	الحصة من مجموع المبالغ المدفوعة (ب %)
1- دفعات لفائدة الحسابات الخصوصية للخزينة التالية:	2.400,000	16,11%
• الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات	1.000,000	

¹ برسم المساهمة التكميلية الممنوحة للجهات وفقا للمادة 188 من القانون التنظيمي رقم 14-111 المتعلق بالجهات.

² قصد تمويل برنامج التنقل داخل الوسط الحضري.

العمليات	المبالغ المدفوعة (بملايين الدراهم)	الحصة من مجموع المبالغ المدفوعة (ب %)
• صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	900,000	
• صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية	500,000	
(2) - دفع ربع اكتاب الدولة في زيادة رأسمال الصندوق المغربي للتنمية السياحية (شركة مساهمة)	250,000	1,68 %
(3) - مساهمة وزارة الاقتصاد والمالية في تمويل برنامج التنمية المجالية لإقليم الحسيمة	250,000	1,68 %
(4) - تحويلات أخرى بما في ذلك :	11.998,296	80,53 %
• تسديد لفائدة وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقاليم جنوب المملكة قصد تصفية جزء من المتأخرات المتعلقة بباقي إعانات الاستثمار برسم السنوات السابقة	150,000	
• مساهمة الدولة في تمويل البرنامج الاستثماري للجامعة الأورو متوسطية لفاس	144,405	
• مساهمة وزارة الاقتصاد والمالية في تمويل البرنامج الاستثماري 2014-2020 لوكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيك، وكذا تصفية جزء من المبالغ الملتزم بها من طرف الوكالة المذكورة والتي تم ترحيلها	132,000	
• مساهمة وزارة الاقتصاد والمالية في تمويل البرنامج الاستعجالي لتأهيل المناطق الحدودية بالجهة الشرقية	125,000	
المجموع	14.898,296	100 %

II.2. توزيع اعتمادات الاستثمار برسم سنة 2015 والفترة الممتدة من فاتح يناير إلى غاية 31 يوليوز 2016

يمكن تقسيم اعتمادات الاستثمار للتكاليف المشتركة، حسب طبيعتها، إلى ثلاثة أصناف رئيسية من النفقات:

- تمويل المشاريع الكبرى المهيكلية؛
- دعم تمويل السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية؛
- تسوية الديون وإعادة الهيكلة والتحويلات الأخرى.

II.2.1. تمويل المشاريع الكبرى المهيكلية

بحكم طابعها الأفقي، تدرج النفقات المتعلقة بتمويل المشاريع الكبرى المهيكلية ضمن ميزانية الاستثمار للتكاليف المشتركة، ويتم برمجتها عادة وفقا لاتفاقيات تعقد بين الدولة والأطراف المعنية.

يمكن تلخيص المشاريع الكبرى المهيكلية الممولة من الميزانية المذكورة برسم سنة 2015 والفترة الممتدة من فاتح يناير إلى غاية 31 يوليوز 2016، كما يلي:

- ◀ إنجاز برنامج تهيئة وتنمية موقع بحيرة مارشيك بمبلغ 332 مليون درهم؛
- ◀ إنجاز مشروع رونو طنجة / ميناء طنجة المتوسط I و II بما مجموعه 157,265 مليون درهم من خلال:
 - إنجاز البنيات التحتية المينائية والطرقية وتلك المرتبطة بالسكك الحديدية وكذا بعض التجهيزات خارج الموقع بميناء طنجة المتوسط؛
 - تسديد الدولة، لفائدة شركة رونو، للفرق بين الحد الأدنى لواجب الاستيراد (2,5%) ورسوم الاستيراد المطبقة على السيارات المستوردة من الاتحاد الأوروبي (0%).
- ◀ إنجاز المسرح الكبير للدار البيضاء: تبلغ مساهمة الميزانية العامة في تمويله 280 مليون درهم للفترة 2011-2015، تم صرف مبلغ 73,50 مليون درهم منها خلال سنوات 2011، 2012، 2013 و 2014؛
- ◀ إنجاز المسرح الكبير للرباط: تبلغ مساهمة الميزانية العامة في تمويله 400 مليون درهم خلال الفترة 2010-2015، تم دفع مبلغ 148 مليون درهم منها خلال سنوات 2011، 2013، 2014 و 2015؛
- ◀ برنامج تحدي الألفية-المغرب: التكفل ببعض المشاريع التي لم يكتمل إنجازها في إطار ميثاق تحدي الألفية، ولاسيما أشغال تهيئة ساحة لالة يدونا بفاس بمبلغ 71,680 مليون درهم؛

ويبين الجدول التالي المبالغ المدفوعة خلال سنة 2015 والفترة الممتدة من فاتح يناير إلى غاية 31 يوليوز 2016، من أجل تمويل المشاريع الكبرى المهيكلية عبر اقتطاعها من ميزانية الاستثمار للتكاليف المشتركة:

(بملايين الدراهم)		
2016*	2015	
132,000	200,000	• تهيئة موقع بحيرة مارشيك
10,369	146,896	• مشروع رونو طنجة/ميناء طنجة المتوسط I و II (إنجاز البنيات التحتية)
-	53,000	• إنجاز المسرح الكبير لمدينة الرباط
53,000	-	• إنجاز المسرح الكبير لمدينة الدار البيضاء
-	71,680	• برنامج تحدي الألفية - المغرب
195,369	471,576	المجموع

* إلى غاية 31 يوليوز 2016.

II.2.2. دعم تمويل السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية

يتعلق الأمر أساسا بالعمليات المرتبطة بإنعاش الاستثمار والشغل والمقاولات الصغرى والمتوسطة وكذا التأهيل الحضري والقروي والجهوي، بالإضافة إلى تلك المتعلقة بتحسين ظروف عيش المواطنين.

ويبرز الجدول التالي النفقات المنجزة في إطار تمويل أهم السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية خلال سنة 2015 والفترة الممتدة من فاتح يناير إلى غاية 31 يوليوز 2016:

(بملايين الدراهم)

2016*	2015	
◀ إنعاش الاستثمار والتشغيل والمقاولات الصغرى والمتوسطة:		
-	320,000	• صندوق ضمان المقاولات الصغرى والمتوسطة وصندوق ضمان قروض إنشاء المقاولات الفتية
-	100,000	• صندوق إقلاع الاستثمار
250,000	-	• الصندوق المغربي للتنمية السياحية
◀ التأهيل الحضري والقروي والجهوي:		
1.000,000	-	• الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات
125,000	-	• البرنامج الاستعجالي لتأهيل المناطق الحدودية بالجهة الشرقية
500,000	1.000,000	• صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية
-	200,000	• البرنامج المندمج للتنمية الحضرية لمدينة الرباط 2014-2018
-	122,500	• إنجاز ميناء الصيد الجديد لطنجة المدينة
-	40,000	• برنامج التنمية المندمجة والمتوازنة والشاملة لطنجة الكبرى
250,000	-	• برنامج التنمية المجالية لإقليم الحسيمة
180,000	374,030	• وكالات التنمية لمناطق الشمال والجنوب والجهة الشرقية
◀ تحسين ظروف عيش المواطنين:		
900,000	1.800,000	• تسديد لفائدة صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
-	100,000	• البرنامج الجهوي للقضاء على السكن غير اللائق بمراكش تانسيفت الحوز
-	50,000	• برنامج إعادة تأهيل المباني الآيلة للسقوط بمدينة فاس
-	500,000	• تسديد لفائدة صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرباط بين المدن
35,140	188,758	• استردادات عن الفوائد المترتبة على قروض البناء واستردادات أخرى
3.240,140	4.795,288	المجموع

* إلى غاية 31 يوليوز 2016.

II.3.2. تصفية الديون وإعادة الهيكلة وتحويلات أخرى

تتم الاعتمادات المبرمجة لهذا الغرض أساسا العمليات التالية:

- تعزيز الموارد الذاتية للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب تنفيذا للعقد البرنامج الموقع بين الدولة والمؤسسة المذكورة للفترة 2014-2017 بمبلغ 1.000 مليون درهم تم دفعه سنة 2015؛
- الرفع من رأسمال القرض الفلاحي للمغرب : تبلغ مساهمة الدولة في رأسمال هذه المؤسسة ما قدره 680 مليون درهم، تم صرف 500 مليون درهم منها سنة 2012 و 180 مليون درهم تم دفعها سنة 2015؛
- مساهمة الدولة في تمويل الأشغال المتعلقة ببناء الجامعة الأورو متوسطية لفاس وكذا برنامجها الاستثماري، بمبلغ 18,660 مليون درهم تم دفعه سنة 2015 و 144,405 مليون درهم سنة 2016 ؛
- تصفية الديون التي بقيت في ذمة شركة معادن الريف (SEFERIF) تجاه الصندوق المركزي للضمان : تتحمل الدولة ديون الشركة برسم المبلغ الأصلي والعمولات، المحددة في 62,6 مليون درهم يتم تسديدها على مدى 10 سنوات في حدود 6,26 مليون درهم سنويا، وذلك ابتداء من سنة 2012؛
- تغطية التكاليف المتعلقة بنفقات الاستثمار للمؤسسة الوطنية للمتاحف بما مجموعه 14,650 مليون درهم تم صرفه سنة 2015 و 18,556 مليون درهم سنة 2016 ؛
- إنجاز مشروع قناة كبرى لتجميع المياه غرب الدار البيضاء لحمايتها من الفيضانات عن طريق دفع مبلغ 40 مليون درهم سنة 2015.

الفصل الثالث - تقديم مشروع ميزانية التكاليف المشتركة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2017

1.III. الحجم الإجمالي

يبلغ حجم الاعتمادات المسجلة برسم فصلي التسيير والاستثمار من ميزانية التكاليف المشتركة لسنة 2017، على التوالي، 36.790 مليون درهم و 20.176 مليون درهم.

2.III. اعتمادات التسيير

تعرف الاعتمادات المسجلة برسم فصل التسيير من ميزانية التكاليف المشتركة لسنة 2017، تراجعاً ب 1.392 مليون درهم، أي بنسبة 3,65٪، مقارنة مع سنة 2016.

ويعزى هذا التراجع بالأساس إلى انخفاض التوقعات المرتبطة بتحملات المقاصة، وعلى الخصوص تلك المتعلقة بالدعم المباشر المخول للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وذلك جراء الانخفاض الكبير للسعر المتوسط للفيول المخصص لتوليد الطاقة الكهربائية.

وتتشكل البنود الأساسية لهذا الفصل من التحويلات برسم:

◀ دعم أئمة الاستهلاك والإجراءات المواكبة: 14.650 مليون درهم؛

وستخصص هذه الاعتمادات، إلى حد كبير، لتغطية نفقات المقاصة المتعلقة بدعم أسعار غاز البوطان وبعض المواد الغذائية الأساسية كالسكر والدقيق الوطني للقمح اللين.

كما ستساعد كذلك على تغطية الدعم المباشر المخول للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وكذا على تحمل آثار الإجراءات المواكبة التي تهدف إلى التخفيف من وقع حذف الدعم الموجه للمحروقات من خلال دعم قطاع النقل على وجه الخصوص.

◀ مساهمة الدولة في أنظمة التقاعد التي يديرها الصندوق المغربي للتقاعد: 15.153,179 مليون درهم؛

يغطي هذا الغلاف المالي النفقات الاعتيادية للسنة المالية برسم الأنظمة المساهمة، ويشمل تغطية عجز نظام المعاشات العسكرية، وتحمل الآثار المالية الناتجة عن رفع الحد الأدنى للمعاش ونفقات الأنظمة غير المساهمة، بالإضافة إلى مساهمة الدولة برسم إصلاح التقاعد.

◀ الاحتياط الاجتماعي: 3.325 مليون درهم؛

بما في ذلك:

- مساهمة الدولة في التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بالقطاع العام: 2.565 مليون درهم؛
- مساهمة الدولة باعتبارها مشغل لفائدة تعاقدية القوات المسلحة الملكية المتعلقة بالقطاع المشترك: 600 مليون درهم؛
- التغطية الصحية لفائدة الطلبة: 100 مليون درهم؛
- مساهمة الدولة في التغطية الصحية الأساسية لفائدة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان: 60 مليون درهم.

◀ إيرادات وتعويضات وإعانات مختلفة: 1.096 مليون درهم؛

ويتعلق الأمر أساساً بـ:

- معاشات استثنائية وتكميلية وتعويضات خاصة في حالة الوفاة: 400 مليون درهم؛
- الإعانات الخاصة والإجمالية الممنوحة، على التوالي، لفائدة قدماء المحاربين ومكفولي الأمة: 301 مليون درهم؛
- التعويض الإضافي الممنوح لبعض قدماء العسكريين وقدماء المحاربين وكذا ذوي حقوقهم: 204 مليون درهم؛
- التعويض عن فقدان الشغل: 125 مليون درهم؛
- إيراد عمري لفائدة أرامل الشهداء وجرحى الحرب ذوي العجز المزمّن: 60 مليون درهم.

3.III. اعتمادات الاستثمار

تعرف الاعتمادات المبرمجة برسم فصل الاستثمار من ميزانية التكاليف المشتركة لسنة 2017، انخفاضاً بنسبة 3,32% بالمقارنة مع سنة 2016، لتستقر في 20.176 مليون درهم.

و يضم هذا الفصل المكونات الرئيسية التالية:

◀ مساهمات وإعانات مختلفة: 4.878 مليون درهم؛

ويشمل هذا البند، أساساً، التحويلات المخصصة لتمويل العمليات التالية:

- دفع حصة الدولة في رأسمال الصندوق المغربي للتنمية السياحية: 750 مليون درهم؛
- دفعات لصندوق ضمان السكن: 300 مليون درهم؛
- تسديد لفائدة صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية: 250 مليون درهم؛
- تمويل برنامج التنمية المجالية لإقليم الحسيمة: 250 مليون درهم؛

- تهيئة موقع بحيرة مارشيك: 232 مليون درهم؛
- تسديد لفائدة المؤسسة الوطنية للمتاحف: 200 مليون درهم؛
- تمويل البرنامج المندمج للتنمية الحضرية لمدينة الرباط 2014-2018: 200 مليون درهم؛
- تمويل مشروع بناء ميناء طنجة المتوسط II (المرحلة الثانية): 197,25 مليون درهم؛
- دفع لصندوق ضمان المقاولات الصغرى والمتوسطة: 170 مليون درهم؛
- دفع لصندوق الاستثمار المخصص لإنشاء المقاولات: 130 مليون درهم؛
- تمويل البرنامج الاستعجالي لتأهيل المناطق الحدودية بالجهة الشرقية: 125 مليون درهم؛
- إنجاز المسرح الكبير للدار البيضاء: 120 مليون درهم؛
- تمويل البرنامج الجهوي للقضاء على السكن غير اللائق بمراكش تانسيقت الحوز: 118,70 مليون درهم؛
- إنجاز المسرح الكبير للرباط: 100 مليون درهم؛

◀ دفعات لفائدة الحسابات الخصوصية للخزينة التالية:

- الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات¹: 2.000 مليون درهم؛
- صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: 1.800 مليون درهم؛
- صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية: 1.324 مليون درهم؛
- صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرباط بين المدن²: 650 مليون درهم؛
- صندوق النهوض بتشغيل الشباب: 200 مليون درهم؛

◀ استردادات عن الفوائد: 220 مليون درهم.

¹ برسم المساهمة التكميلية الممنوحة للجهات وفقا للمادة 188 من القانون التنظيمي رقم 14-111 المتعلق بالجهات.

² قصد تمويل برنامج التنقل داخل الوسط الحضري.